المحاضرة السادسة

نظم التخطيط العمراني
وتقييم الأثر البيئي عليها

- **أهم المفاهيم والاصطلاحات الأساسية**

- **التخطيط**

- كمفهوم ومصطلح، التخطيط هو أسلوب ومنهج في التفكر المنطقي والعقلاني، ويتم ممارسته من قبل الجميع، وعلى كل المستويات، بدأ من المستوى الفردي، والعائلي، حتى المستويات المحلية والوطنية والعالمية. وهو يتعلق بتصور ورؤية لوضعية معينة في المستقبل، مطلوب الوصول إليها، ومن ثم وضع الوسائل والإجراءات الكفيلة بتحقيقها.

- تتعدد صفات التخطيط، بتعدد المستويات والقطاعات، حيث نجد تخطيط استراتيجي، ووطني وإقليمي ومحلي، وتخطيط بعيد المدى، ومتوسط المدى، وقريب المدى، وتخطيط سياسي، اقتصادي، واجتماعي، وبيئي، وعسكري، وتربوي، وصحي، وتكنولوجي، وتنموي وتخطيط جزئي، كلي،وشمولي، وتأشيري، وتوجيهي، وإرشادي، ... الخ.

أول من استعمل مصطلح **التخطيط** هم علماء الاقتصاد قبل مائتى عام من خلال معالجة النمو الاقتصادى، وقد تعددت التعريفات لنفس الكلمة.وهوالأسلوب العلمي الذي يهدف إلى تقديم الحلول أو بدائل الحلول للمشكلات الحالية أو المتوقعة للمجتمع وذلك في إطار خطة منظمة ذات سياسة وأهداف واضحة، خلال الفترة زمنية محددة، تأخذ في الاعتبار الإمكانيات والموارد و المحددات الحالية أو المستقبلية سواء كانت بشرية أو طبيعية. والتخطيط يجب أن يكون شاملا ومرنا ومستمرا حيث يمكن تعديل مساره حسب ما يستجد من الظروف.

التخطيط الحضري هو التخصص الذي يعنى بكافة مناحي المنطقة الحضرية ويشمل تخصصات متعددة:

مثل الإدارة والسياسة والقانون
والاقتصاد وعلمالاجتماع والهندسة والبيئة وغيرها.

التخطيط الإقليمي مشابه له إلا أنه يشمل منطقة أوسع من التخطيط العمراني أو الحضري. يصعب تصنيف التخطيط العمراني ضمن مصنف واحد لتعدد الاختصاصات المتعلقة ولكنه أكاديميا يصنف ضمن البيئة المبنية أو الهندسة.

يهدف التخطيط العمراني إلى تقييم الحياة العمرانية والريفية، وإيجاد حلول هندسية للمشاكل العمرانية مثل التضخم السكاني، العشوائيات، أزمات المرور، تنظيم الحركة بين السكان والخدمات. هناك نظريات متعددة للتخطيط الإقليمي والعمراني تهدف إلى تنظيم الحياة العمرانية.

التخطيط العمراني

- عندما يتم إلحاق صفة العمراني بالتخطيط، يصبح لدينا مفهوم التخطيط العمراني، ومن هنا تبدأ إشكالية حقيقية يتصف بها هذا المفهوم. وهي إشكالية التعميم والشمولية ودرجة عالية من عدم الاتفاق على مفهوم واحد محدد.

- ولكن يمكن إعطاء تعريف مبسط، للتخطيط العمراني، وذلك باعتباره أداة ووسيلة لتحقيق المصلحة العامة، لكافة قطاعات وفئات المجتمع، من خلال وضع تصورات ورؤى لأوضاع مستقبلية مرغوبة ومفضلة، لتوزيع الأنشطة والاستعمالات المجتمعية في المكان الملائم وفي الوقت المناسب.

- وبما يحقق التوازن بين احتياجات التنمية في الحاضر والمستقبل القريب، من ناحية، وبين احتياجات التنمية لأجيال المستقبل البعيد، من ناحية أخرى، أي تحقيق ما يعرف بالتنمية المستدامة. وبما يحقق التوازن بين الرؤى الإستراتيجية والطموحات والرغبات، من ناحية، وبين محددات الموارد والإمكانات الواقعية، من ناحية أخرى. مع ضمان تحقيق التنسيق والتكامل، في استيفاء احتياجات ومتطلبات القطاعات التنموية الشاملة، سياسية، واقتصادية، واجتماعية، وبيئية، ... الخ

من خلال التزويد بالخدمات والمرافق العامة، وشبكات البنية الأساسية بأنواعها المختلفة. ومن خلال وضع الاستراتيجيات والسياسات العامة، والمخططات العمرانية بمستوياتها المختلفة وطنية وإقليمية ومحلية، وبنوعياتها المتعددة. ووضع وتحديد البرامج والمشروعات العمرانية، على سبيل المثال في التالي: إسكان، نقل وطرق، جسور وكباري، خدمات ومرافق عامة، ... الخ. وفي إطار تشريعي وقانوني واضح وملزم، ومن خلال عمليات وإجراءات محددة، وبتنسيق وضمان مشاركة مجتمعية كاملة، خلال كافة مراحل العملية التخطيطية.

مفهوم النظام التخطيطي

- يقصد به، ذلك النظام الشامل لأنشطة كافة الجهات الحكومية ، وخاصة جهازها التخطيطي الرسمي، المعنية بشئون مجالات وقطاعات التخطيط والتنمية العمرانية الشاملة. وذلك بمشاركة مختلف جهات ومؤسسات المجتمع المدني، والقطاع الخاص والقطاع الأهلي. من خلال شبكة متداخلة ومترابطة ومتكاملة من العلاقات والأنشطة المتفاعلة.

- هذا النظام على المستوى الوطني، يمكن أن يضم، منظومة الجهات والهيئات الحكومية، وجهازها التخطيطي الرسمي، ومنظومة اللجان والمجالس العليا والمتخصصة، ومنظومة المجالس البرلمانية، ومنظومة تشريعية قانونية من القوانين والقرارات واللوائح المنظمة للعمران، ومنظومة من آليات وإجراءات العمل والتنسيق والتعاون، في كافة مراحل العملية التخطيطية، الإعداد والتنفيذ والمتابعة، ونظام البلديات، ومنظمات المجتمع المدني المعنية.

- كأي نظام، فإن النظام التخطيطي العمراني له مدخلات ومخرجات. ومن أهم مدخلاتة، التوجهات والسياسات العامة للدولة، الغايات والأهداف على المستوى الوطني، الطموحات والرغبات والآمال المجتمعية، البيانات والمعلومات العمرانية مثل الخرائط المساحية الطبوغرافية والعقارية، الصور الجوية والفضائية، الإحصاءات والتعدادات، المسوح الميدانية، والاجتماعية، ... الخ، ومن أهم مدخلاتة كذلك الموارد والإمكانيات المادية والبشرية.

- ومن أهم مخرجات النظام التخطيطي، رؤية إستراتيجية على المستوى الوطني لمستقبل وأوضاع العمران، واستراتيجيات ومخططات إرشادية على المستوى الإقليمي - المحافظات والبلديات- وسياسات عامة تخطيطية - إرشادية وتوجيهية لمختلف قطاعات ومجالات وقضايا التنمية العمرانية الشاملة - مخططات تنمية وتعمير محلية - هيكلية وعامة للمدن والقرى، ومحلية تفصيلية، ... الخ - وتشريعات ولوائح منظمة للعمران، وبرامج ومشروعات تعمير وتنمية عمرانية.

- ونظام العمل داخل هذا النظام تحكمه مجموعة من الآليات وإجراءات التنسيق والتكامل والتعاون بين أجزائه المختلفة. وهي ما يطلق عليها العملية التخطيطية. ويتحدد مقدار نجاح النظام بالقدر الذي تتسم به العملية التخطيطية، بدرجة كبيرة من الوضوح والتكامل والتعاون والتنسيق بين كافة عناصر هذا النظام، وبالطبع يتحدد أيضا، مقدار نجاح النظام، بدرجة تحقيقه للأهداف والغايات المرجوة منه.

المنظور البيئى لعلم التخطيط العمرانى

•مع ظهور الأهمية المتزايدة للبيئة وضرورة الحفاظ على الأنظمة البيئة الثلاثة والمتمثلة فى المحيط الحيوي (البيئة الطبيعية) والمحيط المصنوع (البيئة المشيدة) والمحيط الاجتماعى (البيئة الاجتماعية) اصبح من الواجب البحث عن فكر تخطيطى للمجتمعات العمرانية من منظور بيئى يهدف إلى تحديد وتقليل كل التأثيرات البيئية السلبية الناتجة عن الأنشطة السكانية والصناعية والخدمية فى التجمع العمرانى وذلك بتصميم وإدخال تحسينات على دورة تلك الأنشطة لتجنب ولتلافى أى تأثيرات سلبية على البيئة، واصبح من الأهمية عند اتخاذ الخطوات لتطوير وتنمية أى مجتمع عمرانى مراعاة الوعاء البيئى الذى تتحمله المنطقة ، حيث أن للبيئة حد معين من الطاقة الاستيعابية للتلوث.

• أي مستوى محدد من التلوث الذي يمكن أن تتحمله وقادرة على التخلص منه، وذلك حتى لا تشكل التجمعات العمرانية بأنشطتها الاستيطانية عبئاً على البيئة ، الأمر الذى قد يتطلب إنشاء العديد من المشروعات أو الخدمات المكلفة وذات تكنولوجيا عالية للحد من وتقليل حجم ونوعية الملوثات الناتجة عن تلك الأنشطة الاستيطانية.

وقد ظهرت أهمية الدعوة إلى فكر التخطيط العمراني من منظور بيئي بعد ان أثبتت النظرية التقليدية للتخطيط العمراني قصورها فى معالجة مشاكل التخطيط وبعدها عن الواقعية ذلك ان فكر تخطيط التجمعات العمرانية يعتمد (فى النظرية التقليدية) على تحديد المخطط العام لاستعمالات الأراضى لمنطقة المشروع كأساس لرسم المخططات العمرانية والاجتماعية والاقتصادية، ويوضع المخطط العام لاستعمالات الأراضى بناءاً على الشروط المرجعية التى يضعها عدد من الخبراء فى الوزارات والجهات المعنية بالإسكان والتخطيط. ويوضح المخطط الشكل النهائي للتجمع السكنى ومراحل نموه على مدى زمني طويل ويرفق به تقرير فنى موضح به الدراسات الاجتماعية والاقتصادية ومراحل نموها وتطورها . ومن ذلك يتضح لنا أن النظرية التقليدية تعتبر عملية بناء التجمعات العمرانية على أنها مجرد عملية تخطيط وتصميم ثم تنفيذ لعدد من المشروعات الخاصة بالإسكان والمرافق والخدمات على مراحل زمنية محددة مسبقاً فى المخطط العام للمنطقة.

• لقد افتقدت النظرية التقليدية للتخطيط إلى الواقعية حيث أنها أصبحت تهدف إلى تنفيذ مشروعات وليس تنمية منطقة ، ولم تستطع التوفيق والتوازن بين الاستيطان البشرى والخدمى والصناعى، كما أنها ترسم صورة ثابتة للتجمع العمرانى على مدى زمنى بعيد لا يتغير ولا يتوافق مع المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والإدارية التى قد تحدث أثناء تنفيذ وبناء المشروعات. لذلك أصبح لزاماً البحث عن نظرية وفكر جديد يلاقى مشاكل النظرية التقليدية، فظهر اتجاه إدارة عملية التنمية العمرانية المتكاملة للتجمعات العمرانية.

• يهدف هذا الاتجاه إلى إعطاء أهمية لعملية الإدارة والتنمية من خلال التركيز على أهمية الجانب الإدارى والتنظيمى لعملية التنمية ، واصبح التخطيط يعتمد أكثر على تحقيق أهداف التنمية الثابتة دون الالتزام بشكل محدد للمخطط على المدى الزمنى الطويل.

فأصبحت المخططات العمرانية متغيرة تتوافق وتتواءم مع المتغيرات التي قد تعترض مراحل التنمية العمرانية المتكاملة، وأصبح من السهل من خلال إدارة التنمية إيجاد التوازن المفقود بين مراحل الاستيطان البشرى والخدمي والصناعي ، كما صارت عملية التخطيط العمرانى لا تتم بعيداً عن عملية اتخاذ القرارات على مستوى الدولة.

لقد تطور الاتجاه لإدارة عملية التنمية العمرانية وظهرت أهمية الدعوة إلى التنمية المتواصلة أو المستدامة والتي تهدف إلى الحفاظ على الموارد الطبيعية المتوفرة بالتجمع السكنى مع الحفاظ على استمرارية الاستفادة من إمكانيات تلك الموارد للأجيال القادمة. إن أسلوب إدارة التنمية المتواصلة يعتمد أساساً على أسلوب إدارة عناصر التنمية بما فى ذلك إدارة المرافق واستعمالات الأراضي كعملية مستمرة لا تخضع إلى فترة زمنية محددة ولكنها عملية آلية لها قدرتها الدافعة والمتابعة والمقيمة لعملية التنمية المتكاملة اقتصاديا واجتماعيا ثم عمرانياً.

البعد البيئى فى تخطيط المدن

تعتبر المدينة الإغريقية أو(البوليس) أول نموذج حضري في العالم(كلمة بوليس باليونانية تعني المدينة) و التي وصفها المؤرخون بالتغير المستمر ولكن مع الاستقرار والتوازن مع الطبيعة.

فمع بداية القرن العشرين كانت نسبة سكان المدن إلى المجموع الكلي ١:١٠ وأصبحت مع نهايته ٥:١٠ حيث تشكل البلدان النامية الجزء الأعظم من النمو السكاني الحضري. مما زاد من أعباء تلك الحكومات في تأمين الخدمات الأساسية من الإمداد بالماء النظيف ومعالجة مياه الصرف الصحي ووسائل الانتقال المناسبة
وغير ذلك من الخدمات الأخرى.

أهمية تخطيط المدن بالنسبة للبيئة

لكثير من المدن سجلات طويلة من التخطيط غير الملائم أو غير المنظم ، فعلى سبيل المثال غالبا ما يكون القائمون على التخطيط غير مدركين للاحتياجات المحلية كما حدث في دول العالم الثالث (و مازال يحدث) عندما قامت الحكومات المركزية البعيدة بمحاولة تخطيط المدن في هذه الدول.حيث نجد أن كثيرا من المناطق الحضرية مشوهة بالميادين العامة و الحدائق المهجورة و بالطرق المؤدية إلى لا مكان.و يعود السبب إلى عدم إشراك المخططين لأولئك الذين تتأثر مجتمعاتهم بشكل مباشر بذلك التخطيط.

ولا بد للتخطيط أن يعتمد على ضوابط لاستخدام الأرض حتى لا تتعدى حريات الأفراد على حقوق المجتمع (مخالفات البناء- التعدي على المساحات الخضراء - التخلص العشوائي من النفايات الصناعية –وغيرها ....)

إن التخطيط الجيد خطوة ضرورية للحفاظ على البيئة واستعادة صورة الحياة الحضرية التي تمثلها المدينة الإغريقية القديمة (البوليس).

الانعكاسات السلبية للتخطيط غير المنظم على البيئة

تتأثر البيئة في البلدان النامية والصناعية على السواء تأثرا كبيرا بالطريقة التي تستهلك بها المدن الأراضي و الموارد الأخرى و النمو الحضري غير المنظم الذي تسوده الفوضى- سواء قيس بالزيادة في أعداد السكان أو في مقدار المساحة التي ينتشر عليها البشر- يعتمد دائما على الأرض و الماء و الطاقة المستمدة من المناطق المحيطة لتلبية احتياجات الناس.

و يزيد النمو غير المخطط من الاعتماد على السيارات كما تزداد احتياجات المباني للطاقة،و يتفاقم تلوث الهواء و الدمار البيئي الناتج عن تعدين الفحم و استخراج الغاز والبترول .

إن كل ما ينساب من الشوارع و أماكن انتظار السيارات محملا بالزيوت و الأملاح يصب في البحيرات و الأنهار و الخلجان ،كما أن تغطية أماكن كبيرة من الأرض بالأرصفة يمنع المياه العذبة من إمداد مخزون المياه تحت سطح الأرض.

لذا فإن الاستخدام العشوائي للأرض يجعل المدن و كذلك الضواحي التي تفتقر في كثير من الأحيان إلى الأشجار و الحدائق وشبكات الصرف الصحي أقل قدرة على تلبية احتياجات البشر والتي عادة ما يسكنها مجموعات كبيرة من ذوي الدخل المنخفض حيث لا يقدرون على تكاليف المعيشة في الأحياء النظيفة أو الراقية .

إن نموذج الضاحية الذي انتشر في الآونة الأخيرة لم يحقق الغرض المرجو منه فكثير من سكان الضواحي في بحثها عن الحرية و حرية الانتقال و الهواء النقي والوصول إلى الأماكن الخالية قد واجهت بدلا من ذلك رحلات يومية طويلة ذهابا وإيابا و اختناقات مرورية بسبب اعتماد تلك المجتمعات المتناثرة على وسائط النقل التي لا تلبي احتياجاتهم و بقيت نسبة كبيرة من المساكن الخالية ضمن المدينة لأسباب متعددة و في أكثر الأحيان غير مقنعة .

واقع البيئة المحلى فى تخطيط المدن

انطلاقا من الحقائق السابقة و إذا ما قمنا بإسقاطها على واقع مدننا ولاسيما مدينة دمشق أقدم عاصمة في التاريخ والتي تعاني من مشكلات متنوعة على صعيد التخطيط الحضري و انعكاساته على البيئة (كقلة المساحات الخضراء و المبالغة باستخدام الكتل الإسمنتية في الكثير من الأماكن العامة و المدارس – والسكن العشوائي- والتلوث البصري الناجم عن غياب الطابع العمراني المميز و مخالفات البناء وما تسببه من تشويه للمنظر العام-و انتشار الورش الصناعية المختلفة ضمن الأحياء السكنية التي لا تعترف بالبيئة)

وتعتبر المشكلة المرورية و ما يرافقها من تلوث للهواء و الضجيج من أهم تلك المشكلات التي تقض مضاجع سكان هذه المدينة العريقة فنظام السير العشوائي والذي أصبح سمة من السمات المميزة لهذه المدينة يفتقد إلى المقومات الأساسية للتخطيط ولا ينسجم مع الأبعاد البيئية و الإنسانية (كالتوقف المتكرر لوسائط النقل العامة و الخاصة- وغياب دلالات مرورية بأماكن واضحة و بشكل مدروس يضمن سلامة السائقين و عمال البلديات وعمال صيانة الطرق والأهم من ذلك عدم وجود الإشارات الضوئية المخصصة لعبور المشاة ففي كثير من الأحيان نجد أنفسنا محاطون بأعداد هائلة من السيارات عاجزون عن اجتياز الشوارع (إلا بقدرة قادر) كما أن عدم وجود الخطوط المخصصة للمشاة أو الموجودة بشكل غير آمن و لا سيما في الأماكن القريبة من مدارس الأطفال يعرض الكثيرون للحوادث و الأضرار الجسدية المختلفة.

استنتاجات

و في نهاية المطاف لا بد من القول بأن الحلول الجذرية للتخفيف من المشكلات الناجمة عن التخطيط غير المنظم لمدننا و تأثيراتها السلبية على البيئة قد لا يكون أمرا بهذه البساطة لأنه يتطلب المال و الوقت الكافيين و هذا ما قد نتفهمه جميعا.

و لكن ما يصعب علينا فهمه أننا في القرن ٢١ لا نزال نعاني من اجتياز الشوارع بشكل آمن ومن التوقف العشوائي لوسائط النقل العامة ومن سحب الدخان الصادرة من عوادم السيارات المستهلكة و من التنافس في زراعة الحواجز الإسمنتية (بدلا من الأشجار) وانتشار مظاهر التلوث البصري و الضوضائي بأشكاله المختلفة.

توصيات

ولكي نستطيع التخفيف من تلك الأعباء البيئية المتراكمة ألا يمكننا الاعتماد على حلول مرحلية (إسعافيه)لا تتطلب أكثر من اتخاذ قرارات صائبة غير مكلفة (ماديا) و متابعة تطبيقها بشكل دؤوب يتسم بالمصداقية؟
لأننا اليوم بحاجة أكثر من أي وقت مضى للإسراع باتخاذ خطوات عملية على صعيد التخطيط الحضري،آخذين بعين الاعتبار الأبعاد البيئية و الإنسانية .

Environmental impact assessment of planned construction of Konza Tecno City

Environmental impact assessment of planned construction of Konza Tecno City 2.mp4

Environmental impact assessment

2.7.3 Environmental Impact Assessment (1).avi